



أكد أن الوضع المالي الحالي للبلاد جيد.. لكن لا بد من تنفيذ الإصلاحات وترشيده الإنفاق وتنويع الدخل

وزير المالية: لا ضرائب مباشرة على المواطنين.. ولا قلق على الرواتب

■ إشراك القطاع الخاص ضرورة للاقتصاد.. لخلق نشاطات كبيرة بالسوق تحت رقابة الدولة
■ الرواتب والدعم تلتهمان نحو 71% من الميزانية.. والنسبة المتبقية تنوزع على باقي البنود
■ ليس من العدالة منح نفس الدعم لكل الأفراد سواء المواطن البسيط أو ذو الدخل المرتفع
■ «الدين العام» ضرورة لتوفير السيولة.. بإصدار سندات حكومية كأدوات مالية ذات قيمة وربحية

3 بنود أساسية للميزانية

من الاحتياطي العام الذي يعتبر صندوقاً أو خزانة للدولة تجمع فيها الإيرادات النفطية. وتابع يقول: «صندوق الأجيال القادمة هو عبارة عن استثمارات تدار من قبل الهيئة العامة للاستثمار، ووفق القانون لا يجوز السحب منه وإذا كانت هناك رغبة في السحب يجب أن تتقدم الحكومة بقانون مجلس الأمة للسحب من هذا الصندوق».

وقال إن هناك اختلالات في الإنفاق الحكومي ونمو كبيراً في الميزانية السنوية وشح في الإيرادات غير النفطية وهذه تحديات يجب أن نواجهها ونجد لها حلولاً.

تكلفة تأجيل أقساط المواطنين

فما يخص التكلفة الإجمالية المتوقعة لتأجيل أقساط القروض، قال حمادة إن تأجيل الأقساط في المرحلة الأولى كان عبارة عن مبادرة قدمتها البنوك الكويتية، وبالتالي قلم تتحمل الحكومة أي كلفة

الإصلاحات الاقتصادية أولاً

وأشار إلى أن المذكرة الإيضاحية اشترطت البدء في الإصلاحات الاقتصادية والمالية المطلوبة ومنها برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي الذي تقدمت فيها الحكومة عام 2016 وتم تعديله في عام 2017 وفي 2019، ومن ثم تم إدراجه في برنامج عمل الحكومة الحالي، وهو عبارة عن عدد من البرامج التي تحقق تنوعاً في الدخل وتقلل الإنفاق والقدرة على استدامة الدولة في تقديم خدماتها.

يخص الرواتب، فالأمور مستقرة حتى الآن، لكنه استدرك قائلاً إن الوضع يتطلب مشاركة الجميع للوصول إلى الإصلاحات المنشودة وتنويع مصادر الدخل حتى يتم التخطيط للمدى البعيد.

الاحتياطي العام

وفيما يتعلق بالاحتياطي العام، قال حمادة إن الاحتياطي العام هو الخزانة العامة للدولة التي تمول الميزانية العامة وتصب فيها كل الإيرادات النفطية بعد استقطاع ما يخص حساب الأجيال القادمة وتوفر السيولة، مشيراً إلى أن استراتيجية الاستثمار في هذا الاحتياطي العام قصيرة المدى وتختلف عن فلسفة احتياطي الأجيال ذي طابع الاستثمار طويل المدد.

قانون الدين العام

وذكر أن تذبذب أسعار النفط في السنوات الماضية ساهم في عجوزات متكررة أدت إلى سحب السيولة الموجودة في الاحتياطي العام لذلك لجأت الدولة إلى ما يطلق عليه «قانون الدين العام»، وهو ليس اقتراضاً مالياً من البنوك إنما هو عبارة عن إصدار سندات حكومية كأدوات مالية ذات قيمة مالية وربحية معينة تصدرها الدولة لتوفير السيولة وتنشيط الحركة المالية في الدولة محلياً وخارجياً. وأوضح أنه في الدين العام يجب أن تصدر السندات حتى تتمكن الدولة من توفير السيولة لمواجهة الإنفاق الموجود وهذا الأسلوب ليس من الإصلاحات الاقتصادية، وإنما هو وسيلة لحين إتمام الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة ضمن الإيرادات المحققة.



وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار حمد بن عيسى في برنامج «بشكل رسمي» المذاع على تلفزيون الكويت

وأشار إلى أن الكويت دولة رعية، وبالتالي تقدم العديد من الخدمات والسلع المدعومة ويأسر مخفضة اقل من تكلفتها كنوع من الرعاية الخاصة بالمتجمع والإفراد، ناهيك عن أن هذه الدعم موجهة لكل أفراد المجتمع بغض النظر عن مستوى الدخل المالي لهؤلاء الأفراد، وبالتالي ليس من العدالة أن تعطى نفس الدعم لكل الأفراد سواء المواطن البسيط أو صاحب الدخل المرتفع.

فرض الضرائب

وحول إمكانية فرض الضرائب مستقبلاً، أوضح حمادة: «لدينا قانونان للضرائب تم التقدم بهما إلى مجلس الأمة في فترة سابقة ضمن اتفاقيات مجلس التعاون الخليجي، وهما الضريبة الانتقائية التي تفرض على التبغ والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة، وضريبة القيمة المضافة، وهما يختلفان اختلافاً كبيراً عن ضريبة الدخل التي تعتبر مستبعدة تماماً».

رواتب المواطنين

وفي رده على سؤال حول قلق المواطنين تجاه ما يثار عن توقف صرف الرواتب، أكد حمادة أن أسعار النفط لا تزال جيدة، وأنه لا داع للقلق فيما

طارق عرابي

أكد وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة أن الوضع المالي الحالي للبلاد جيد ولا يدعو للقلق، ولكنه شدد في الوقت نفسه على ضرورة البدء في تنفيذ برامج الإصلاح المالي والاقتصادي وترشيده الإنفاق وتنويع مصادر الدخل.

وأضاف حمادة خلال حديثه في لقاء مع تلفزيون الكويت عبر برنامج (بشكل رسمي)، أن اقتصاد الكويت يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، فيما يعتمد اقتصاد المحلي (القطاع الخاص) بشكل كبير على الإنفاق العام، مشيراً إلى أن التوسع في الجهات الحكومية واليهماكل يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي. وشدد على ضرورة العمل لإشراك القطاع الخاص ليكون له دور فاعل في الاقتصاد الوطني، على أن تبدأ الدولة بالانسحاب والتخلي عن هذا الدور، وبالتالي يدخل القطاع الخاص ليلخلق نشاطات كبيرة في السوق تحت رقابة الدولة وبشراكة بين القطاعين.

الرواتب والدعم

وذكر وزير المالية أن أكثر من 71% من الموازنة العامة للدولة تذهب إلى الرواتب والدعم، في حين يتوزع المتبقي على باقي بنود الموازنة العامة والإنفاق الرأسمالي، مبيناً الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية تركز على المجموعات الكبيرة في الإنفاق وتعمل على ترشيده الإنفاق، خاصة أن السنوات الماضية شهدت نمواً متزايداً للميزانية العامة للدولة في ظل تذبذب أسعار النفط وانخفاض الإيرادات النفطية التي سببت عجزاً في الميزانية.

سجلوا صافي شراء نحو 11,09 مليون دينار منذ بداية العام.. نصفها خلال أبريل

الأجانب عادوا لضخ الاستثمارات بالأسهم الكويتية

علاء مجيد

شهدت تعاملات المستثمرين الأجانب على الأسهم الكويتية منذ بداية العام وخلال الأربعة أشهر الماضية، ضخ نحو 11,09 مليون دينار كصافي شراء لعملياتهم خلال تلك الفترة، لتشهد وتيرة تدفق الاستثمار الأجنبي تباطؤاً مقارنة بمعدلاتها خلال الفترة الماضية باستثناء بعض الأشهر التي تأثرت بانتشار جائحة كورونا بشكل كبير.

لكنهم عادوا مرة أخرى إلى ضخ الاستثمارات في الأسهم الكويتية بشكل واضح خلال شهر أبريل الماضي، حيث حقق الاستثمار الأجنبي صافي شراء بقيمة 5,19 ملايين دينار وهو ما يعادل نصف الاستثمارات التي تدفقت منذ بداية 2021، وقد تزامن ذلك مع ارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 4,7% ليصل إلى 6623 نقطة، مقارنة بـ6324 بنهاية شهر مارس الماضي، بينما حقق مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعاً بنسبة 9,3%، ومؤشر السوق العام ارتفاعاً بنسبة 7,2% بنهاية تعاملات الشهر.

وقد فسر بنك الكويت الوطني تباطؤ صافي التدفقات الأجنبية بشكل ملحوظ إلى حوالي 6 ملايين دينار فقط بالرغم من الأثر الإيجابي في أواخر 2021 في أحد تقاريره وأرجعه إلى الوصول لنهاية مرحلة التدفقات النقدية المرتبطة بترقية السوق خلال عام 2020.

المؤسسات تنشر

وتركزت مشتريات الأجانب في هذا الشهر على المؤسسات والشركات والتي حققت فائض شراء بقيمة 5,19 ملايين دينار، بينما حققت صناديق الاستثمار صافي تعاملات بيعية بقيمة 577,6 الف دينار، واتجه صافي تعاملات



الأجانب يعودون لضخ الاستثمارات في بورصة الكويت خلال أول 4 أشهر من العام الحالي (محمد هاشم)

الأفراد إلى البيع بقيمة 32,1 الف دينار.

وتركزت مشتريات الأجانب منذ بداية العام على محافظ المؤسسات والشركات والتي حققت فائض شراء بقيمة 18,1 مليون دينار، وفي المقابل حققت صناديق الاستثمار صافي اتجه صافي تعاملات الأفراد إلى البيع بقيمة 3,17 ملايين دينار.

وأظهرت حصيلة تعاملات فئات المستثمرين بالبورصة الكويتية خلال إبريل الماضي وصول مشتريات الأفراد الكويتيين إلى 487,92 مليون دينار مقابل مبيعات بـ483,64 مليون دينار، ليبلغ صافي تعاملاتهم الشرائية 4,27 ملايين دينار.

وسجلت المؤسسات والشركات المحلية صافي بيع على الأسهم خلال إبريل بقيمة 10,2 ملايين دينار من خلال عمليات شراء بقيمة 125,87 مليون دينار قابلتها عمليات بيع بقيمة 136,07 مليون دينار.

بينما سجلت صناديق الاستثمار المحلية صافي شراء على الأسهم خلال إبريل بقيمة 125 الف دينار من خلال عمليات شراء بقيمة 43,19 مليون دينار قابلتها عمليات بيع بقيمة 43,06 مليون دينار.

في حين بلغت عمليات البيع لدى محافظ العملاء والتي حققت صافي بيع 2,74 مليون دينار من استثماراتها في البورصة خلال إبريل الماضي بعد أن وصلت عمليات الشراء لديها إلى 301,17 مليون دينار مقابل عمليات بيع بقيمة 303,92 مليون دينار.

مبيعات خليجية

تماشت تعاملات الخليجين مع نهج الأجانب هذا الشهر فقاموا بعمليات شراء خلال شهر إبريل الماضي، حيث جاء صافي الاستثمار الشرائي للخليجين خلال شهر إبريل 3,35 ملايين دينار بضغط مشتريات من جانب المؤسسات والشركات بمقدار 3,9 ملايين دينار، بينما بلغ صافي الاستثمار البيعي للخليجين خلال الأربعة أشهر الماضية إلى 36,6 مليون دينار بدفع من مبيعات المؤسسات والشركات الذين وصل صافي بيعهم منذ بداية العام إلى 40,9 مليون دينار.

«البورصة» تواصل مكاسبها بـ98 مليون دينار

واصلت البورصة نشاطها الإيجابي خلال جلسة تعاملات أمس، وأن كان الارتفاع بوتيرة أقل من جلسة افتتاحية الأسبوع أول من أمس. وأضافت القيمة السوقية للبورصة مكاسب أمس بقيمة 98 مليون دينار بنسبة 0,3% على وقع استمرار النشاط الإيجابي لكافة مؤشرات السوق في الفترة الحالية، وبلغت القيمة السوقية بنهاية تعاملات أمس 35,9 مليار دينار ارتفاعاً من 35,8 مليار أول من أمس، فيما انخفضت السيولة المتدفقة للسوق أمس بنسبة 14,7% بتراجعها إلى 62,6 مليون دينار تراجعاً من 72,7% أول

7,4% قفزة بالحسابات النشطة في أبريل

شريف حمدي

أعداد الحسابات النشطة، بلغت نسبة الحسابات الخاملة والتي لم يجر التداول عليها إلى 94,5% من إجمالي حسابات التداول. وسجلت حسابات الكويتيين خلال تعاملات الشهر الماضي ارتفاعاً بنسبة 7,6%، إذ بلغ العدد 20,288 حساباً نشطاً ارتفاعاً من 20,850 حساباً في مارس الماضي، فيما بلغ عدد الحسابات النشطة 364,055 حساباً، كما ارتفعت حسابات الخليجين النشطة بنسبة 6,8%، حيث بلغ عدد حسابات الأجانب النشطة 297 حساباً مقارنة مع 278 حساباً، وبلغ عدد الحسابات غير النشطة للخليجين 4060 حساباً. وارتفع كذلك عدد حسابات الأجانب النشطة بنسبة 5,4% في إبريل الماضي مقارنة مع مارس ليصل عدد الحسابات إلى 1808 حساباً، وذلك ارتفاعاً من 1715 حساباً في مارس الماضي، ويقدّر عدد الحسابات غير النشطة للأجانب 15234 حساباً.

«ليماك» تتصدر شركات المقاولات في الكويت بعقود قيمتها 4,9 مليارات دولار



مشروع مطار الكويت الدولي الجديد أحد المشاريع المنفذة من قبل شركة ليماك التركية

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أن شركات المقاولات المحلية تحتل مكانة قوية في تصنيف الكويت من حيث قيمة العقود التي تنفذها في البلاد، فبينما احتلت شركة ليماك التركية المرتبة الأولى بعقود قيمتها 4,94 مليارات دولار، حلت في المرتبة الثانية شركة الغانم الدولية للتجارة العامة والمقاولات بعقود قيمتها 1,8 مليار دولار، وتلتها الشركة الأحمدية للمقاولات والتجارة في المركز الثالث بعقود قيمتها 1,7 مليار دولار.

وجاءت في المركزين الرابع والخامس شركتا محمد عبدالمحسن الخرافي وشاربورج بالونجي بعقود قيمتها 1,48 مليار دولار و1,06 مليار دولار على التوالي، في حين حلت شركة المقاولون العرب وشركة ميتالورجيكال الصينية في المركزين السادس والسابع بعقود قيمتها 996 مليون دولار و769 مليون دولار على التوالي.

وفي المركزين الثامن والتاسع حلت شركتا المجموعة المشتركة وبيزاروتي بعقود قيمتها 762 مليون دولار و730 مليون دولار على التوالي.

وأضافت المجلة أن الشركة الوحيدة التي انضمت إلى تصنيف الكويت هذا العام هي شركة «إعمار» المحلية التي احتلت المركز العاشر، لتحل محل زميلتها الشركة المحلية سيد حامد بهبهاني وأولاده، التي احتلت المركز الرابع العام الماضي. ويتكون باقي الترتيب من المقاولين أنفسهم كما في العام الماضي، مع مستويات عمل أقل. وقالت مجلة ميد إن قيم المشروعات في دول مجلس التعاون الخليجي أخذت تتراجع فيما يصعب العثور على الأعمال الجديدة شحاً في ضوء استمرار قطاع الإنشاءات في مواجهة انخفاض السيولة وبناء كورونا. وأضاف أن قطاع البناء في دول مجلس التعاون الخليجي ما زال في حالة تغير مستمر، ويعكس ذلك في 2021، حيث تستمر قيمة المشاريع التي يتم تسليمها من قبل أكبر المقاولين في المنطقة في الانخفاض بالتزامن من تقلص ترسيات العقود الجديدة. لا يمكن تفسير التغيير إلا جزئياً من خلال الاضطراب الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد 19 قبل بداية 2020، حيث كان القطاع يعاني بالفعل من ضغط على السيولة مع تشديد الإنفاق من قبل العملاء في القطاعين العام والخاص.